أصول النقد النحوي عند ابن السيد في ضوء كتابه (إصلاح الخلل)

❑ د. وليد السراقبي *

كتاب (الجمل)[١] لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠ هـ)[٢] مختصر[٣] نحوي تعليمي "أنجد وأغار وطارت شهرته في الآفاق كل مطار[٤]"، فقد كثرت فيه العبارات الدالة على الإلقاء والتعليم، نحو: "فافهم تُصِبْ"، و"اعلمْ..."، و"فقسْ عليه تصبْ إن شاء الله"و"على هذا فقسْ تصبْ"وما أشبهها[٥].

* مدرس النحو والصرف في كلية الآداب الثانية بجامعة البعث، حماة.

(١) طبع الكتاب أوَّل مرة في الجزائر سنة ١٩٢٦ بتحقيق ابن أبي شنب، ثم أُعيد طبعه في باريس سنة ١٩٥٧. وأعاد الدكتور علي توفيق الحمد تحقيقه على نسخ خطية كثيرة، وصدر عن مؤسسة الرسالة ودار الأمل سنة ١٩٨٢م. وصدرت طبعته الأولى في إيران سنة ١٤١٠هـ.

(٢) ترجمته في طبقات النحويين واللغويين: ١١٩، والفهرست: ١١٨، وفهرسة ابن خير: ٣٠٨، ١٤، ٣١٩، وتاريخ العلماء والنحويين ٣٦، ٣٧، ٣٤١، ٣٤٤، ٣٤٥، ٤٩٤، والكامل ٨: ٤٩١، وإنباه الرواة ٢: ١٦٠ و١٦١، ووفيات الأعيان ٣: ١٣٦، والعبر ٢: ٢٥٤، ، والنجوم الزاهرة ٣: ٣٠٧، وبغية الوعاة ٢: ٧٧ ترجمة رقم ١٤٧٩، وشذرات الذهب ٢: ٣٥٧.

(٣) الجمل: ٣٢٥ و٤٠٩، وتاريخ العلماء النحويين: ٣٦ و٣٧.

(٤) إصلاح الخلل: ٢.

(٥) انظر في ذلك: ص ٨، ١٢، ١٣، ١٦، ٢٢، ٢٦، ٣٥، ٤٠، ٥٦، ٢٦٩، ٢٧٨، ٢٩٨، ٣٠١، ٣٠٨، ٣١٥، ٣٣٣، ٣٣٨، ٣٤٨، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٦٠.

وقد وقع الكتاب موقعاً عظيماً من نفوس المشتغلين بعلم النحو، فاشتغل به الناس، وعدّ كتاب العالم الإسلامي، وغدا "كتاب المصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام"[١]، بل إنّ المغاربة جعلوه نظير كتاب سيبويه عند المشارقة، فتصدّوا لشرحه[٢]، وشرح أبياته، أو نقده. وقد بلغت جملة شروحه مئة وعشرين شرحاً في مغرب الدولة الإسلامية وحده[٣].

وعلى الرغم من المكانة التي تسنَّمها هذا الكتاب على مدى عقود من الزمن، وانشغال الناس بشرحه حتى بلغت شروحه مبلغاً عظيماً كان موضع نقد في أكثر الأصقاع احتفاءً به، وأعني بها بلاد الأندلس، فوضع أبو عبد الله محمد بن السِّيْد البطليوسي[٤] كتابين، الأوَّل في نقده وإصلاح الخلل الواقع فيه[٥]، والثاني في تفسير أبياته التي استشهد بها[٦]. وستكون لنا وقفة عند الأوَّل منهما، نحاول فيها أن نستجلي نقدات ابن السِّيد للكتاب ومآخذه عليه من جهة، ونؤطِّر للأصول التي أقام عليها هذه النقدات من جهة ثانية. وهي نقدات لا أعتقد أنها صادرة عن موقف شخصي أو ميل فردي، ولكنها نقدات صادرة عن قواعد عامة قيَّد بها ابن السِّيد نفسه على غرار غيره من النحاة[٧]. ولهذا نجد ابن السِّيد يبتدئ كتابه (إصلاح الخلل) بالاعتراف بمكانة الكتاب وإعلاء شأنه، وبيان أهميته إذ كان مفتتح النظر في هذه الصناعة، "فإننا بكتابه افتتحنا النظر في هذا العلم، وهو الذي رشّح بصائرنا لما منحناه من الفهم"[٨] وهو "لَعمري كتاب قد أنجد وأغار، وطار في الآفاق كل مطار، وواضعه –رحمه الله– قد نزع فيه المنزع الجميل، فإنه حذف الفضول، واختصر الطويل... وليس اختلال بعض عباراته مما يخلُّ به في العلم ومكانته، فقد قال الحكماء: مّن ألَّف فقد استهدف، فإن أحسنَ فقد استعطف، وإن أساء فقد استقذف"[٩].

---

[١] إنباه الرواة٢: ١٦١.

[٢] نشأة النحو: ١٧٤.

[٣] مرآة الجنان ٢: ٣٣٢.

[٤] ترجمته في: نفح الطيب١: ١٨٥، ووفيات الأعيان٢: ٢٨٣، وإنباه الرواة ٢: ١٤٣، وبغية الوعاة٢: ٥٦، ومقدمة تحقيق الحلل: ١٥، ومقدمة تحقيقي لكتاب (رسائل في اللغة)، لابن السيد، ص١٣وما بعدها.

[٥] صدر الكتاب بعنوان: (إصلاح الخلل الواقع في الجمل)، وحققه د. حمزة عبد الله النشرتي، دار المريخ، الرياض ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م. وصدر أيضاً بتحقيق د. سعود عبد الكريم، العراق، ١٩٧٢م.

[٦] صدر بعنوان (الحلل في أبيات الجمل) بتحقيق الدكتور مصطفى إمام، القاهرة، ١٩٧٩م.

[٧] الأصول: ٢٢١.

[٨] إصلاح الخلل: ٢.

[٩] إصلاح الخلل: ٢.

يبدأ ابن السِّيد نقده بتحديد الباب الذي سيتناوله، ثم يورد قول الزجاجي تحت عنوان (مسألة)، ثم يأخذ في نقده مبتدئاً بقوله: "قال المفسِّر"، ومن ذلك قوله في باب (أقسام الكلام): "مسألة: قال أبو القاسم الزجاجي ـ رحمه الله ـ : أقسام الكلام ثلاثة: اسم، وفعل، وحرف، جاء لمعنى. فالاسم: ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض"[١].

قال المفسِّر: "أما تقسيمه الكلام ثلاثة أقسام فصحيح لا اعتراض فيه لمعترض[٢]. وأما تحديد الاسم بأنه ما جاز أن يكون فاعلاً، أو مفعولاً، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض، فإنه لا يصحّ على الإطلاق..."[٣] وربَّما تنكَّب التقديم لما ينقده بكلمة (مسألة)، فبدأ مباشرة بتحديد الباب وذكر نص الزجاجي، فمناقشته المسألة ونقده لها، والأمثلة على ذلك كثيرة[٤]. فابن السِّيد يبدأ بذكر المسألة مجملة، ثمّ يأخذ في تفصيلها.

وقد استظهر على آرائه ونقداته بعدد كبير من الشواهد القرآنية، والحديثية، فالشعرية. فقد بلغ عدد الآيات القرآنية أربعاً وتسعين آية، وعدد الأحاديث النبوية الشريفة سبعة أحاديث، أما الشواهد من الرجز فبلغ عددها مئتين وثمانية وسبعين شاهداً، إلى جانب ثلاثين نصف بيت اقتصر فيها على ذكر موضع الشاهد منها.

ذاك كان الإطار العام لبناء الكتاب، وستكون لنا وقفة مفصَّلة – إن شاء الله – عند معالم منهج ابن السِّيد في نقده، وهي كثيرة، ولكنني سأكتفي في هذه الصفحات بمناقشة الأصلين الأولين الحد من جهة، و**الاضطراب المصطلحي** من جهة أخرى، خشية الإطالة والتزاماً بمنهج المجلة، على أن أعود إلى القضايا الأخرى بشيء من التفصيل في بحث مستقل.

١ـ الحدود: الحدُّ Limit يماثل التعريف Definition في أنه تحديد للفظة المفردة بسيطة كانت أم مفردة، مستقلة أم ضمن سياق، إلا أنَّ الحد خُصَّ في الدراسات الفلسفية والمنطقية بالتعريف الأرسطي[٥].

---

[١] الجمل: ١.

[٢] أقول: بل عليها اعتراض؛ فهذه القسمة غير صحيحة، فثمة قسم رابع تردَّد النحاة فيه بين الفعلية والاسمية، وهو ما سمَّاه أحمد بن أبي صابر النحوي الأندلسي باسم الخوالف، وهي تعابير مسكوكة جامدة تؤدي وظيفة إفصاحية، وهي أشبه بالأمثال التي جاءت على نسق معين، ومن ذلك: خوالف المدح، والذم، والتعجب، وأسماء الأفعال، وأسماء الأصوات؛ وكلها ذات دور مهم في إيجاد أسلوب إنشائي خاص، وإفادة المبالغة في الصفة أو الشيء.

[٣] إصلاح الخلل: ٥. وانظر أمثلة أخرى على ذلك في: ٣٥، ٦٧، ٢٦٦، ٢٧١، ...

[٤] انظر إصلاح الخلل ص ٩٦، ١١٦، ١٢٨، ١٧٧، ١٨٢، ...

[٥] الجيلالي، حلّام: تقنيات التعريف، اتحاد الكتاب العرب، ط١، ١٩٩٩، ص ٤٢و٤٣.

يعرَّف الحدّ بأنه قول دالٌّ على ماهيَّة الشيء، أي كمال وجوده الذاتي[١]. فالغاية منه الإحاطة بجوهر المحدود بجميع أجزائه حقيقة، فلا يُخْرج منه ما هو فيه ولا يدخل فيه ما ليس منه من دون احتمال زيادة أو نقصان، لأنَّ أيَّة زيادة في الحدود تفضي إلى نقص المحدود، وكل نقص في الحد تفضي إلى زيادة المحدود[٢].

ويشترط في الحد ما يأتي[٣]: الاطّراد، والخلو من المجاز، ومن المشترك اللفظي، والانعكاس.

وللحدّ مزالق وأغاليط[٤]، منها ما هو معنوي، ومنها ما هو لفظي. أمَّا المعنويُّ فنحو تعريف الشيء بنفسه أو بمساويه في المعرفة أو الجهالة، كأن نقول: الماء هو الماء. ونحو تعريف الشيء بما لا يعرف إلا به، أي بأمر تتوقف معرفته وفهمه على معرفة المعرَّف في البداية، كقولنا: الشمس كوكب يرى في النهار. وأمّا اللفظي، فنحو استعمال ألفاظ غير مألوفة في الحد، كقولهم: النار أسْطُقْس الأسطقسات[٥]. ونحو استعمال ألفاظ مجازية في الحدِّ تكون أكثر عسراً من المعرَّف، نحو قولنا: الأسد ملك الغابة، والجمل سفينة الصحراء. ونحو استعمال ألفاظ مشتركة لفظاً لا معنى، نحو: المولى: السيد والمسود، والعين: البصر والجاسوس.

وقد عكس كتاب (الجُمَل) اضطراب الزجاجي في مسألة الحد، فقد خلط بين الحدّ والرسم مثلاً فقال في حدّ الاسم: "ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض"[٦]، وهذا رَسْمٌ للاسم لا حدٌّ له؛ ذلك أنه لا يستغرق المحدود من جهة، وليس جامعاً ولا مانعاً من جهة أخرى؛ فثمة أسماء لا يمكن أن تكون فاعلاً أو مفعولاً ولا تقبل الدخول في علاقة الإضافة بحروف الجر، فمن ذلك الأسماء المختصَّة بالنداء، نحو: يا هناه، ويا فلُ، وهما اسمان لا يكونان إلا في النداء. ومنها أسماء الاستفهام، وأسماء الشرط وبعض الألفاظ المخصوصة، نحو: جَيرِ، وعوضُ، ولعمرك، وأيمن اللهِ.

ثم إنَّ حدَّه الاسم بما قاله هو حدٌّ له بوظيفته داخل التركيب لا ببيان ماهيته. ولعلَّ أحسن ما يقال في حدِّ الاسم: إنه مجموعة أصوات دالة على مسمَّى به دلالة وضع، وأنه دليل لغوي وُضع إزاء المسمَّى[٧].

---

[١] الحدود: ابن سينا، المصطلح الفلسفي عند العرب: ٢٣٩، وشرح الكافية ١: ١: ٢٤٨.

[٢] الحدود لجابر بن حيان: ١٦٥ [ضمن كتاب المصطلح الفلسفي عند العرب]، وشرح الكافية ١: ١: ٢٤٨.

[٣] إصلاح الخلل: ٢٣، وشرح الكوكب المنير ١: ٩١.

[٤] الشمسية: ٧١.

[٥] الأسطقس: كلمة يونانية تعني ما ينحلُّ إليه الشيء، أي مكونات الشيء التي يتحلَّل إليها، وهي عند جالينوس: الماء، والنار، والتراب، والهواء. انظر كتاب الماء (أسطقس) ١: ٦٠

[٦] الجمل: ٢١.

[٧] الجمل: ٢١. وانظر التداخل الدلالي بين الاسم والمسمَّى والتسمية، مجلة جامعة قطر للآداب، ع ٢٧/ ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م، السنة السابعة والعشرون، ص ١١٤.

وحدَّ الزجاجيُّ الفعل بأنه: "ما دلَّ على حدث وزمانٍ ماضٍ أو مستقبل"[١].وهذا أيضاً رسم لا حدٌّ؛ ذلك أنَّ من الأفعال ما لا أحداث لها، نحو قولنا: انتفى الضدان، فالفعل (انتفى) ليس له حدَثٌ، و(كان) الناقصة ليس لها حدث[٢].

ولا شك في أنَّ للحدِّ أهميَّة كبيرة، فهو أصل كل علم، ولا نفع لأحد بما عنده من علم إذا لم يحطْ بحدوده، ولعلَّ هذا يفسّر لنا سرَّ اهتمام ابن السِّيد بحدود الزجاجي في كتابه الجمل، ويوقفنا من جهة أخرى على مدى القدرات العلميَّة لابن السِّيد، ولا عجب في ذلك فقد عُرف عنه اشتغاله بالفلسفة، وتأليف كتابٍ فيها سمَّاه (الحدائق العالية في المسائل الفلسفية العويصة).

وقد نهج ابن السِّيد عدَّة سبل في سبيل إصلاح الحدود التي أوردها الزجاجي في كتابه، وهذه السبل هي:

أ - تكملة الحدِّ الناقص: فقد حدَّ ابن السّرّاج الاسم بأنه ما دلَّ على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص[٣]. وهذا الحد غير صحيح عند ابن السِّيد، لأنّه لا يعمُّ جميع خصائص الاسم، فقد خلا من الإشارة إلى تجرُّد الاسم من الدلالة على الزمان، ولذا يكون إصلاح هذا الحد بأن يقال فيه: "ما دلَّ على معنى في نفسه مفرد من زمان مختص"[٤].

ب - الزيادة في الحد: فقد حدَّ الزجاجي الحرف بأنه ما دلَّ على معنى في غيره[٥]. وهذا ليس بحدٍّ، ولذا لا بدَّ من الزيادة فيه: "لم يكن أحد جزأي الجملة"[٦]، أو يقال في حدّه ما قاله سيبويه: "ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"[٧].

فحدُّ الزجاجي منقوض بأنَّ ثمة أسماء معناها في غيرها، ومن ذلك أسماء الاستفهام وأسماء الشرط فقد جرت هذه الأسماء مجرى الحروف لنيابتها عنها. والأسماء الموصولة، وهذه معانيها في صلاتها لا فيها نفسها. وبالزيادة التي أوردها ابن السِّيد يتخلَّص حدُّ الحرف من مشاركٍ له في الخصائص؛ ذلك أنَّ الحد يجب أن يتركب من:

---

[١] الجمل: ٢١.
[٢] الجمل: ٢٣.
[٣] إصلاح الخلل: ١٢، والأصول١: ٣٦.
[٤] إصلاح الخلل: ١٢.
[٥] الجمل: ١٧.
[٦] إصلاح الخلل: ٢٧، ومراده بذلك ألا يكون أحد طرفي علاقة الإسناد.
[٧] الكتاب: ١٢. وانظر نقل ابن يعيش لحد ابن السيد للحرف في شرح المفصل ٨: ٣].

١ـ ذكر حد كامل: فقد اختار ابن السِّيد حدّاً للاسم رآه أشبه الأقوال بأن يكون حدّاً له، فقال: وأشبه الأقوال بأن يكون حدّاً أن يقال: الاسم كلمة تدلُّ على معنى في نفسها مفرد غير مقترن بزمان محصَّل يمكن أن يفهم بنفسه"[١].

والعلَّة في ذلك أن من شروط الحد أن يكون مركَّباً من جنس الشيء الذي يشارك فيه غيره من جهة، وأن يكون مركَّباً من فصول الشيء التي تنفصل بها عن كل ما يقع تحت ذلك الجنس، فـ (الكلمة) تجمع تحتها أنواع الكلام الثلاثة: الاسم والفعل والحرف، فهي كالجنس لهذه الأنواع. وقوله: "تدل على معنى في نفسها": فصل خاص بالاسم يميزه عن الحرف. و"غير مقترن بزمان محصَّل فصل يخلصه من الفعل. و"مفرد": فصل مخلص له من الجمل[٢].

٢ـ طرح حدٍّ بديل: فقد ذكر الزجاجي في حدِّ الفعل أنه إذا تقدّم الأسماء وحّد، وإذا تأخَّر ثُنّي وجمع للضمير الذي يكون فيه"[٣].

واعتراض ابن السِّيد واقع على مصطلحي (التثنية والجمع) اللذين أضافهما الزجاجي إلى الفعل، وهما مصطلحان خاصَّان بالأسماء، ولذا كان الوجه "أن يقول: وإذا تأخَّر لحقه ضمير الاثنين أو الجمع أو ثني الضمير الذي فيه وجمع، ونحو ذلك"[٤].

ولكن يمكن الاعتذار للزجاجي إذا حمل كلامه على المجاز؛ ذلك أنه نسب التثنية إلى الفعل مجازاً وهو يريد ضمير الفاعل المستتر فيه لما كان الفعل والفاعل كالشيء الواحد، وكان كالجزء منه لأنه يحتم تسكين آخر الفعل كما في (ذهبت) فراراً من اجتمع أربعة متحركات، وهذا مكروه عندهم في الكلمة الواحدة[٥].

جـ الترجيح بين الحدود: لدى تلبُّث ابن السِّيد عند الحدود التي ذكرها الزجاجي جهد في استعراض ما حدَّه غيره من الحدود وردَّ عليهم جميعاً كالكندي، وابن المقفع، ثمَّ ركن إلى اختيار أبي نصر الفارابي للاسم معرباً عن استحسانه هذا الحد فقال: "أحسنُ ما حدَّ به الاسم هو حد أبي نصر الفارابي (٣٣٩ هـ):

---

[١] إصلاح الخلل: ١٤.
[٢] إصلاح الخلل: ١٥.
[٣] الجمل: ٢٣.
[٤] إصلاح الخلل: ٥٥.
[٥] إصلاح الخلل: ٥٥.

الاسم لفظ دالٌّ على معنى مفرد يمكن أن يفهم بنفسه وحده من غير أن يدلَّ ببنيته لا بالعرض على الزمان المحصَّل الذي فيه ذلك المعنى"[١]. وهو قول الفارابي في كتابه (العبارة).

وقد حُدَّت الحروف بأنها أشكالٌ تدلُّ بالمواضعة على الأصوات المقطعة تقطيعاً يدلُّ بنظمه على المعاني بالمواطأة عليها[٢]. والحرف ما دلَّ على معنى لا يمكن أن يفهم بنفسه من غير اقتران غيره به[٣].

وحَدَّ الزجَّاجيُّ (الزمان) بأنه حركة الفَلَك، وهذا التعريف غير صحيح، وفيه ما فيه من التسمُّح في العبارة؛ ذلك أنَّ الزمان "في الحقيقة مدة حركة الفلك وكذلك زمان كل موجود من الأجرام إنما هو مدة وجوده ساكناً أو متحركاً"[٤].

فالزمان خاصَّة من خواص الأشياء الحسيَّة، والفرق بينه وبين الدهر أن هذا الأخير خاصٌّ بالأمور المعقولة؛ فقد عرّفه الكندي بأنه "المعنى المعقول من إضافة الثبات إلى النفس في الزمان كله"[٥].

١) الاضطراب المصطلحي:

المصطلح أحد عناصر المنظومة المصطلحية التي هي بدورها تمثيل لمنظومة المفاهيم.والمصطلحات مفاتيح أي علم، من غفل عنها أوغابت عنه دلالاتها بقي خارج الأسوار ولم تفتح له الأبواب، فكان كالأمي الأغتم. ومما يمتاز به المصطلح من خصيصة: الدقة وحقيقة الانتماء إلى المنظومة المصطلحية[٦]؛ ولذا ينبغي أن يكون المصطلح بعيداً عن اللبس.

---

[١] إصلاح الخلل: ١٦. وانظر: كتاب العبارة: أبو نصر الفارابي (٣٣٩هـ) تحقيق د. محمد سليم سالم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦. وقارن بكتاب: تلخيص كتاب أرسطو طاليس في العبارة: أبو الوليد بن رشد، تحقيق د. محمد سليم سالم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨م.

[٢] الحدود لجابر بن حيان: المصطلح الفلسفي عند العرب: ١٧٨.

[٣] معيار العلم: ٨٠.

[٤] إصلاح الخلل: ١٠٤. وانظر: المصطلح الفلسفي عند العرب: ٢١١ (كتاب: الحدود الفلسفية للخوارزمي)، تحقيق د: عبد الأمير الأعسم، الهيئة المصرية للكتاب، ط٢، القاهرة، ١٩٨٩م). وانظر: ٢٥٣، ٢٩٧، ٣٤٩.

[٥] الحدود: للغزالي، ضمن كتاب (المصطلح الفلسفي عند العرب: ٢٥٣). وانظر أيضاً: ٢٩٦، والتعريفات: ١٠٩، وكشاف اصطلاحات الفنون: ٧٩٩.

[٦] مقدمّة في المصطلحية: ١٤١.

ومن معالم الاضطراب المصطلحي عند الزجاجي:

١ـ الخطأ في إطلاق المصطلح: فقد أطلق الزجاجي قوله (تثنية الأفعال وجمعها)، وهذا مصطلح من الخطأ إطلاقه في باب الأفعال، فالتثنية لا تكون إلا لما كان له مفرد، وهي مشروطة بشروط سردتها كتب النحو. وما استعمله الزجاجي استعمال قائم على المجاز، وهو حذف المضاف، فالتقدير: تثنية ضمائر الأفعال وجمعها، وهذا الأصل –أعني حذف المضاف– كثير في كلام العرب. وقد كان هذا الأصل معتمد ابن السِّيد في التماس العذر للزجاجي في ذلك.

وذكر الزجاجي في أثناء حديثه عن الأفعال الناقصة[١] أنه إذا كان بعدها مخفوض فما بعدها يرفع اسماً والمخفوض[٢] خبر مقدَّمٌ، وضرب لذلك مثالين ذكر في أحدهما جاراً ومجروراً، وذكر في الثاني ظرفاً[٣] فقال: كان في الدار زيد، وكان عندك عمرو، وليس لعبد الله عذر. وقد تعقَّبه ابن السِّيد لهذا الخلط بين الظرف والجار والمجرور وجعلهما اسماً واحداً وإدراجهما تحت مصطلح واحد؛ ذلك أن الظروف أسماء، وحروف الخفض ليست كذلك[٤]. ومن هنا رأى ابن السِّيد زيادة (أو) على الحد حتَّى يتم إصلاحه.

وسمَّى الزجاجي (المصدر) اسم الفعل، فالفعل مشتق منه. واسم الفعل هو ما ناب عن الفعل في المعنى والعمل ولم يكن فضلة في الكلام، ولا متأثراً بما يدخل عليه من عوامل، ولا يقع مسنداً إليه ولا مفعولاً[٥].

وأطلق الزجاجيُّ مصطلح (الأمر) من دون تفريق بين الأمر بالصيغة وبين الأمر بالحرف، فسلك فعل الأمر والفعل المضارع المسبوق بلام الأمر أو (لا) الناهية تحت مصطلح واحد هو (الأمر)، ففعل الأمر دالٌّ بصيغته على الطلب وليس بانضمام غيره إليه، أو بوساطة كقولنا: لا تقمْ، فدلالته على الأمر بوساطة حرف النهي، وهو طلب الترك[٦]. إلاّ أنَّ الزجاجيّ فرّق بين النوعين بالعلامة، فجعل (الوقف) علامة للأمر

---

[١] الجمل: ٥١.

[٢] جعل الخليل الخفض في مقابل الرفع والنصب فيما هو خاص بنهايات الكلم. وسمَّى حروف الجر أيضاً حروف الإضافة، واتبعه سيبويه في ذلك، وسمَّى الجار والمجرور مضافاً ومضافاً إليه. انظر في ذلك: المصطلح النحوي: ٩٠، ١١٧، ١٣٨، ١٤٥، والإحالات ثمّة. وسمَّى الفرّاء الجرَّ خفضاً. انظر معاني القرآن ١: ٣، وشرح الحدود النحوية: ٣٩٢.

[٣] الظرف مصطلح بصري، ويسميه الفراء محلاً، ويسميه الكسائي صفة، ويسميه عامة الكوفيين غاية. انظر المصطلح النحوي: ١٦٣ والإحالات ثمة. وانظر أيضاً: ١٤٠و١٤١.

[٤] إصلاح الخلل: ١٤٧.

[٥] شرح الحدود النحوية: ٣٢٩.

[٦] شرح الحدود النحوية: ٢٧١.

بالصيغة، وجعل الجزم علامة لصيغة المضارع الذي اقترنت به لام الأمر أو دخلت عليه لا الناهية.

٢ـ الخلط المصطلحي: فقد ذكر الزجاجي في معرض حديثه عن الأفعال الناقصة أنه إذا كان بعدها مخفوض فما بعده يرفع اسماً لها، والمخفوض خبر متقدِّم، نحو: كان في الدار زيد، وكان عندك عمرو، وليس لعبد الله عذر[١].

وقد خلط الزجاجي بين نوعين من المخفوض، الأول: المخفوض بحرف جر، والثاني: الظرف، فجعل لها مسمّى واحداً، وهو الاسم المخفوض. والظروف أسماء وليست مخفوضة ولا حروف خفض، ولذا كان اقتراح ابن السِّيد أن يقال: "وإذا وقع بعد هذه الحروف حروف خفض أو ظرف"وبذلك يخلو من الاعتراض[٢].وأعتقد أنَّ ما قاله الزجاجي لا مغمز فيه لأمرين:

١-أن الظرف والجار والمجرور يشملهما مصطلح واحد هو مصطلح شبه الجملة.

٢-أن الظروف لا تكون ظروفاً حتى تتضمّن معنى حرف الجر (في)، فكأنَّ الأصل فيها الجر. ولكن يبدو لي أن مصطلح (شبه الجملة) لم يكن قد استقر لزمن الزجاجي.

٣ـ غموض المصطلح: فقد ذكر الزجاجي أن كل شيء كان خبراً للمبتدأ كان خبراً للفعل الناقص، من فعل وما اتصل به، وظرف، وجملة.وفي هذا المصطلح إخراج للفعل من مصطلح الجملة وجعله قسماً مختلفاً وهو من جهة أخرى عام لذا يحتاج إلى تقييد، لأن خبر المبتدأ قد يكون استفهامياً، نحو: زيد هل لقيته؟ وعمرو كم رأيته؟ ويخبر عنه بالأمر والنهي، نحو: زيداً ضربه، وعمرو لا تعرض له، وبالتخصيص كقولك: زيد هلاّ أكرمته وبالدعاء. وهذه كلها لا يجوز الإخبار بها عن كان وأخواتها.

ومن جهة ثالثة: إن بعض هذه الأفعال لا يجوز الإخبار عنها بالفعل الماضي، وهي (ليس، صار) والأفعال المسبوقة بـ (ما).

ورابعاً: منها ما هو موضع خلاف بين النحاة، فكثير منهم لا يجيز الإخبار عنها بالماضي إلا مقروناً بـ (قد) وأجاز بعضهم ذلك محتجين بقوله: (إن كان قميصه قدَّ من قبل) [يوسف: ٢٦].

د. التعميم: فقد غدا إطلاق الزجاجيّ أحكامه من غير تخصيص أو تقييد عادة له في كتابه، وهذا يؤدي إلى اللبس والإيهام. ومن ذلك أن الزجّاجيَّ ذهب إلى جواز العطف بـ (لكن) إذا كان بعدها جملة، ويمتنع

---

[١] الجمل: ٥٥.

[٢] إصلاح الخلل: ١٤٧.

إذا تلاها مفرد[١]، فيجوز أن نقول: خرج محمد لكنْ عمرو لم يخرج، وانطلق أخوك لكنْ زيدٌ مقيمٌ، ويمتنع: خرج محمد لكنْ عمرو.

وهذا حكم مطلق يوقع في اللبْس والإيهام، فعلى قول الزجّاجيّ يجوز أن نقول: (خرج محمد لكنْ عبد الله يضحك)، فـ (عبد الله يضحك): جملة تامَّة، ومع ذلك فالتركيب خاطئ؛ لأن حكم الزجاجي يلزمه التقييد بأن تكون الجملة التالية (لكنْ) مضادة ما قبلها.

وهنا يعمد ابن السِّيد إلى تعليل هذا التقييد، فيفرق في العطف بين (لكنْ) و(لا)، وهما متضادتان؛ ذلك أنَّ الأولى لإيجاب ما بعدها ما تفي عما قبلها، و(لا) وضعت لتنفي عما بعدها ما أوجب لما قبله، وعندما تأتي (لكنْ) بعد كلام موجَب تشبه (لا) في نفي ما أوجب لما قبلها عمَّا بعدها[٢].

ومن ذلك أيضاً قول الزجاجي في العطف بـ(أم): "أقام زيد أم أخوك؟ ومعناه: أيُّهما قام؟ فإن قلت: قام زيدٌ أم أخوك، لم يجز؛ لأنَّ (أِمْ) لا يعطف بها إلا بعد الاستفهام"[٣].

وقد أقرَّ ابن السِّيد بصحَّة الحكم الذي أورده الزجاجي، إلا أنَّ كلامه ملبس، لأنه يوهم أنْ (أَمْ) ليس لها إلا هذه الحال، أعني العطف بعد الاستفهام. ولذلك لابدَّ من رفع التوهم الملبس بتخصيص (أَمْ) هذه بالمتصلة، فالتعبير الصحيح أن يقال: "لأنَّ (أم) المتَّصلة لا يُعْطَفُ بها إلاَّ بعد ألف الاستفهام... لأن (أَمْ) هذه تكون متَّصلة ومنقطعة، و(أم) المتصلة وحدها تعادل ألف الاستفهام... وليس في كلامه -أي الزجاجي- ما يخصِّص ذلك بألف الاستفهام دون غيرها". فابن السِّيد يرى أن إصلاح العبارة يكون بتخصيص (أم) بصفة يرتفع بها اللبْس والإيهام[٤].

ونهج في تحرير الاضطراب المصطلحي سبلاً أراها تقوم على:

أ- تفسير المصطلح: ففي معرض تعليقه على (دعوت اللهَ سَميعاً) بجعل (سميعاً) حالاً، وهو رأي غير مجمع عليه، عرض لمصطلح (القطع) عند الكوفيين، وعنى القطع عندهم أنَّ (سميعاً) أصلها (السميعَ) فتكون صفة للفظ الجلالة، إذ التقدير: دعوتُ الله السميعَ على أنها صفة، فلما قطعت الألف واللام من الصفة نصبت. ومن الأمثلة على ذلك قول امرئ القيس:

---

[١] الجمل: ٣٢.

[٢] الخلل في إصلاح الخلل: ١٢٣.

[٣] الخلل في إصلاح الخلل: ١٢٤.

[٤] الخلل في إصلاح الخلل: ١٢٤.

وعالَيْنَ قِنْواناً من البُسْر أحمرا[١]

والمراد من البسر الأحمر، ثم حذفت منه الألف واللام فنصب على المدح والتعظيم[٢].

ومصطلح القطع مصطلح كوفي يُراد به النصب على الحال، فقد قال الفرّاء في تعليقه على قوله تعالى: (هدىً للمتقين) [البقرة/٢]: "فتنصب (هدىً) على القطع، لأن النكرة لا تكون دليلاً على معرفة[٣]، وإن شئت نصبت (هدى) على القطع من الهاء في (فيه)، كأنك قلت: لاشكَّ فيه هادياً"[٤].

ومن ذلك أيضاً أن بعضهم قد يذهب في معنى (الفضْلة) إلى أن المقصود بها ما لا معنى له وما لا فائدة منه؛ ولذا استدرك ابن السِّيد عليهم ذلك وقطع عليه طريق الظن هذه؛ ذلك أنَّ المراد بهذا المصطلح أمران اثنان: أولهما: أنَّ حكمها أن تجيء بعد تمام الكلام واستقلاله[٥]. وثانيهما: أنها لا تأتي إلا تابعة لغيرها، فهي لا تستقلُّ بنفسها فتقع أحد طرفي الإسناد[٦].

وأطلق الزجاجي على (كان) وأخواتها مصطلح الحرف[٧]. وهذا المصطلح خالف فيه الزجاجي الجمهور، وهو موضع تعقّبه فيه العلماء، وابن السِّيد واحد منهم؛ ذلك أنها أفعال ناقصة، ونقصانها لا يبتعد بها عن الفعلية[٨]. الذي أميل إليه أنه لم يرد بمصطلح (الحرف) المعنى الذي استقر له من بعد، وأنه قسيم الاسم والأفعال، ولكنَّ مراده بهذا المصطلح (الكلمة). وهو تعبير درج عليه النحاة، فقد قال سيبويه: "تقول: أتاني زيدٌ الفاسقُ الخبيث... وبلغنا أنَّ بعضهم قرأ هذا الحرف نصباً: (وامرأته حمالةَ الحطب) [المسد: ٤] لم يجعل الحمالةَ خبراً للمرأة"[٩]. وقد يكون هذا من باب إطلاق الجزء والمراد به الكل، أو اعتبار

---

[١] عجز بيت صدره: سوامق جبار أثيث فروُعه ..... والبيت في: تفسير القرطبي ١٨: ٤٧، والبحر المحيط ١: ٢٦٩، ٣: ٤٥٩، ٨: ٢٤٩، وتفسير الثعلبي ٩: ٢٨٨.

[٢] إصلاح الخلل: ١١٠ و١١١.

[٣] يريد بذلك أنها لا يُوصف بها.

[٤] معاني القرآن ١: ١١ و١٢. وانظر: المصطلح النحوي: د. عوض حمد القوزي، جامعة الرياض، ط١، ١٤٠١ هـ: ١٩٨١م، ص ١٧٠. وانظر ما يقابل المصطلح عند البصريين: المصطلح النحوي: ٥٥، ٦٩، ٧٠، ١٠٦، ١٤٠، ١٦٨، ١٧١.

[٥] إصلاح الخلل: ١١٦. وانظر: شرح الحدود للفاكهي (ت ٩٧٢ هـ) تحقيق د. صالح العايد، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ١٤١١هـ/١٩٩٠م، ص ٣٥٨.

[٦] إصلاح الخلل: ١١٦.

[٧] الجمل: ٤١.

[٨] إصلاح الخلل: ١٣٤.

[٩] الكتاب ٢: ٧٠.

دلالة التضمُّن ؛ ذلك أن الكلمة تتضمَّن الحرف ، فهو المقطع الذي تتألف منها بنيتها ؛ ففي ذلك توسيع للدلالة ، والحال في ذلك كالحال في إطلاق مصطلح (كلمة) على كل من الجملة ، أو الخطبة ، أو القصيدة ، فيقال : ألقى المدير كلمته ، وقال الشاعر كلمة ، والحديث في ذلك مشهور.

ب -التأويل : فقد أكثر الزجاجي من ذكر تثنية الأفعال وجمعها ، ومصطلح التثنية لا يجوز إطلاقه على الأفعال ، ولذلك اعتذر ابن السيد للزجاجي بأن ذلك من قبيل التسمُّح والتجوز ، وأوجب تقدير مضاف محذوف ، فكأن المراد"تثنية ضمائر الأفعال وجمعها ، وحذف المضاف كثير في كلام العرب"[١].

ومن ذلك إطلاق ابن السِّيْد مصطلح (الحرف) على الأسماء الجازمة والحروف معاً.وفي هذا إخراج للكلام مُخرج المجاز والتسمّح ، فليس كل ما ذكره الزجاجي حروفاً ، فمنها ما يندرج تحت مصطلح الحرف ومنها هو من باب الأسماء.ولكن ذلك كله لم يمنع ابن السيد من التماس العذر للزجاجي والجنوح إلى تأويل عبارته ، معللاً هذا الأغلاط بعلتين : أولاهما : أن الأسماء الجازمة منها تجزم لتضمها معنى حرف الشرط ونيابتها عنها ، ولما ناب عن الحرف جاز أن تسمى حروفاً.وثانيتهما : جواز تسمية الأسماء والأفعال حروفاً ؛ لأنها صارت كالحدود للكلام ، والشئ إنّما يتحدد بجهاته ؛ أي : بحروفه ، وتسميتها بالحروف ليس مستحيلاً في القياس.[٢]

ج- الحمل على النظير: ففي اعتذاره للزجاجي لإطلاقه مصطلح (العطف) على (إمّا)لشدة صحبتها (الواو) واقترانها بها عضد رأيه في ذلك بنظائر كثيرة من مصطلحات نحوية هي محط إجماع النحاة ، ومن ذلك تسميتهم(الألفين) في (حمراء)ألفي التأنيث ، والتأنيث إنما يكون بالهمزة الثانية فحسب.ومنه أيضاً إطلاق مصطلح الجواب على (الفاء) الواقعة في جواب الشرط فيقولون : هي جواب الشرط ، والصواب أن الجواب ما بعدها لا هي[٣].

إن ما قدّمناه لا يعدو أن يكون أهم الصوى التي تهدَّى بها ابن السِّيد في نقده (الزجّاجيّ) في كتابه(الجمل) في مسائل الحدود والمصطلحات ، وسعيه إلى إصلاح الخلل الواقع فيه.فقد ضربنا صفحاً عن كثير من المعالم الأخرى خشية الإطالة وتجاوز الحد.

---

[١] إصلاح الخلل : ٢٤٤.

[٢] نفسه : ٢٦٤.

[٣] نفسه : ٨٨.

وعلى أية حال يمكننا بعد هذا العرض لأصول النقد النحوي عند ابن السِّيد أن نخلص إلى جملة من النتائج، لعلّ من أهمها:

١- لم يكن ابن السِّيد في تتبعه (الزجاجي) يرمي عن قوس من التعصّب العلمي المقيت، الذي يعمي الأبصار ويُصمُّ الآذان عن الحق الأبلج.

٢- أن ابن السِّيد كان يتهدّى بجملة من الأصول المنبئة عن شخصية علمية جعلت وكدها إعادة الحق إلى نصابه، وإصلاح الخلل الذي علق بكتاب (الجمل).

٣- الاتزان العلمي والدقة والموضوعية في نقده الكتاب وصاحبه، والاحتفاظ بالمكانة العلمية للزجاجي لكتابه (الجمل)، فلم يعرض له بتطاول، ولم يخرج في نَقَداته عن أصول النقد المنهجي.

٤- عدم الاقتصار في نقده على مجرّد ذكر موضع الخلل، بل كان يعقب ذلك بذكر سبيل إصلاح الخلل، من تكملة للحد وسد الثغرة فيه، أو اقتراح بديل له، أوتوضيح مصطلح غامض، أو تقويم عبارة مُلبِسة.وهذا ما يؤكد أن هدفه إحقاق الحق، لا البحث عن نقائص الآخرين والتشهير بمعايبهم.

ثبت المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم .

٢. ارتشاف الضّرب: أبو حيان الأندلسي، حققه د.محمد رجب عثمان، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م.

٣. إصلاح الخلل: ابن السِّيد، حققه د. حمزة النشرتي، دار المرّيخ، الرياض.

٤. الأصول: ابن السراج، حققه د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.

٥. إنباه الرواة: القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا.

٦. البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، مطابع السعادة ، الرياض.

٧. بغية الوعاة: جلال الدين السيوطي، ، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا.

٨. البلغة في تاريخ أئمة اللغة الفيروزأبادي، حققه محمد المصري، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٢م.

٩. تاريخ العلماء النحويين: أبو المحاسن التنوخي المعرّي، حققه د. عبد الفتاح الحلو، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ١٩٨١م

١٠. التعريفات: محمد بن علي الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣م.

١١. تقنيات التعريف: د. حلام الجيلالي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٩٩م

١٢. تلخيص كتاب أرسطو في العبارة، : ابن رشد، حققه د. محمد سليم سالم، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦م.

١٣. الجامع لأحكام القرآن الكريم ، حققه عبد العليم البردوني، عالم الكتب.

١٤. الجمل: الزجاجي، تحقيق د. توفيق الحمد، انتشارات استقلال، ط١، طهران، ناصر خسرو، حاج نايب، ١٤١٠هـ.

١٥. خزانة الأدب: عبد القادر البغدادي، حققها عبد السلام هارون، مطبعة الخانجي، القاهرة.

١٦. ديوان رؤبة بن العجاج: حققه المستشرق وليم آلورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

١٧. ديوان النابغة الذبياني، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥م.

١٨.ديوان زهير بن أبي سُلمى، حققه د. فخر الدين قباوة، حلب.
١٩.رسائل إخوان الصفا: دار صادر، بيروت.
٢٠.رسائل في اللغة: ابن السِّيد البطليوسي، حققه د. وليد محمد السراقبي، مركز الملك فيصل، الرياض، ٢٠٠٦م.
٢١.الزمن واللغة: د. فاضل غالب المطلبي، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦م.
٢٢.شذرات الذهب: ابن العماد الحنبلي، حققه محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٩٨٦م.
٢٣.شرح أشعار الهذليين: أبو سعيد السكري، حققه عبد الستار أحمد فراج، مراجعة محمود شاكر مكتبة دار التراث، القاهرة.
٢٤.شرح الحدود النحوية: جمال الدين الفاكهي، حققه د.صالح العايد، مطابع جامعة محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٩٠م.
٢٥.شرح الكافية: الرضي الأستراباذي، حققه د. حسن الحفظي وزميله، ط١، جامعة محمد بن سعود، ١٩٩٣م.
٢٦.شرح الكوكب المنير: محمد بن أحمد الفتوحي المعروف بابن النجار، حققه د. محمد الزحيلي والدكتور نزيه حماد، جامعة أم القرى، ط٢، ١٤١٣هـ.
٢٧.شرح المفصل: موفق الدين بن يعيش، المطبعة المنيرية، مصر، بلا تاريخ.
٢٨.الشمسيّة في القواعد المنطقية: مهدي فضل الله، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط١، ١٩٨٠م.
٢٩.ضياء السالك إلى أوضح المسالك، عبد العزيز النجار، القاهرة/١٩٨١م.
٣٠.طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر الزبيدي، ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة.
٣١.العبارة: ابن رشد، حققه د. محمد سليم سالم، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦م.
٣٢.علاقة المنطق باللغة عند علماء المسلمين، د. حسن بشير صالح، دار الوفاء، الإسكندرية، ٢٠٠٣م.
٣٣.الفروق في اللغة: أبو هلال العسكري، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٧٧م.
٣٤.الفهرست: ابن النديم، ط.رضا تجدد، طهران.
٣٥.الكامل في التاريخ، ابن الأثير، دار صادر، ١٩٧٩م.
٣٦.الكتاب: سيبويه، حققه عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت.